المحاضرة الثامنة

المدرسة العقلية القديمة وموقفها من السُّنَّة النَّبوية (المعتزلة نموذجًا)

*** أولًا: العلاقة بين الشرع والعقل في الدين الإسلامي ***

- **أولًا: ماهية العقل:**

العقل صفة وغريزة قائمة بنفس الإنسان التي تعقل، عرّفه الإمام أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، فقال: "الوصف الذي يفارق الإنسان به سائر البهائم، وهو الذي استعد به لقبول العلوم النظرية، وتدبير الصناعات الخفية الفكرية"، وعرّفه الإمام ابن تيمية (٧٢٨هـ)، فقال: "هو علم، أو عمل بالعلم، وغريزة تقتضي ذلك".

والعاقل – كما قال سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) –: " ليس الذي يَعرِفُ الخير من الشر، ولكن العاقل الذي يعرف الخير فيتبعه، ويعرف الشر فيجتنبه"، ولهذا قال أهل النار: { لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ} [الملك: ١٠]، وقال ﷺ: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ} [الحج: ٤٦]. قال الإمام الشوكاني: "وأسند التعقل إلى القلوب لأنَّها محل العقل، كما أن الآذان محل السمع".

هذا؛ وإنَّ في محل العقل من البدن خلاف ملخصه في ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّ العقل يوجد في الدماغ: وهو قول الإمام أبي حنيفة وأصحابه ورواية عن الإمام أحمد، وقول جميع الفلاسفة وعامة الأطباء، وهو الأمر الشائع عند عموم الناس.

والثاني: أنَّ العقل يوجد في القلب: وهو قول جمهور علماء المسلمين، ومالت إليه بعض الدراسات العلمية الحديثة والمتأخرة.

والثالث: أنَّ العقل في القلب، وله تعلق بالدماغ، وأنَّ هذا القلب العاقل موجود في الجسد وفي الروح أيضًا، وهو قول طائفة من أصحاب أحمد، وقول الإمام ابن تيمية، ولكل قول أدلته... والأخير هو الأقرب للصواب– والله أعلم–.

- **ثانيًا: وظيفة العقل ومجاله، وموقف أرباب المذاهب منه:**

بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية وظيفة العقل، فقال: "**العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل، ولكنه ليس مستقلًا بذلك، لكنه غريزة في النفس، وقوه فيها، بمنزلة قوة البصر التي في العين فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن، كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار. وإن انفرد بنفسه، لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها**".

وأمّا مجال العقل فكل ما هو محسوس، أمّا الغيبيات التي لا تقع تحت مداركه فلا مجال للعقل أن يخوض فيها، ولا يخرج عما دلت عليه النصوص الشرعية في شأنها.

وقد اختلف وتباين أرباب المذاهب في موقفهم من العقل:

فأهل الكلام: يَجْعَلُونَ الْعَقْلَ وَحْدَهُ أَصْلَ عِلْمِهِمْ وَيُفْرِدُونَهُ وَيَجْعَلُونَ الْإِيمَانَ وَالْقُرْآنَ تَابِعَيْنِ لَهُ. وَالْمَعْقُولَاتُ عِنْدَهُمْ هِيَ الْأُصُولُ الْكُلِّيَّةُ الْأَوَّلِيَّةُ الْمُسْتَغْنِيَةُ بِنَفْسِهَا عَنْ الْإِيمَانِ وَالْقُرْآنِ.

وهؤلاء عظموا العقول وقدسوها، فأصبح الحق عندهم ما جاءت به عقولهم، والباطل ما رفضته، وجردوا كتاب الله وسنة رسوله عن الدلائل العقلية، بل جعلوا العقل والشرع ضدين.

وأما الْمُتَصَوِّفَةِ: فهم يَذُمُّونَ الْعَقْلَ وَيَعِيبُونَهُ وَيَرَوْنَ أَنَّ الْأَحْوَالَ الْعَالِيَةَ وَالْمَقَامَاتِ الرَّفِيعَةَ لَا تَحْصُلُ إلَّا مَعَ عَدَمِهِ وَيُقِرُّونَ مِنْ الْأُمُورِ بِمَا يُكَذِّبُ بِهِ صَرِيحُ الْعَقْلِ. وَيَمْدَحُونَ السُّكْرَ وَالْجُنُونَ وَالْوَلَهَ وَأُمُورًا مِنْ الْمَعَارِفِ وَالْأَحْوَالِ الَّتِي لَا تَكُونُ إلَّا مَعَ زَوَالِ الْعَقْلِ.

وهؤلاء ذموا العقول وكبلوها وعطلوها، وقد ذمهم الله ﷻ ووصفهم بأنّهم شر الخليقة في الأرض، فقال: {إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ} [الأنفال: ٢٢-٢٣]. لذا فإن جوابهم يوم القيامة: {وَقالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ ما كُنَّا فِي أَصْحابِ السَّعِيرِ، فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ فَسُحْقاً لِأَصْحابِ السَّعِيرِ} [الملك: ١٠-١١].

ومذهب كِلَا الطَّرَفَيْنِ (أهل الكلام والمتصوفة) مَذْمُومٌ، بَلْ الْعَقْلُ شَرْطٌ فِي مَعْرِفَةِ الْعُلُومِ وَكَمَالِ وَصَلَاحِ الْأَعْمَالِ وَبِهِ يَكْمُلُ الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ؛ لَكِنَّهُ لَيْسَ مُسْتَقِلًّا بِذَلِكَ، كما قال شيخ الإسلام.

- **ثالثًا: موقف الإسلام من العقل:**

١- مدح الإسلام وأثنى على أصحاب العقول السليمة التي أحسن أصحابها استخدامها فهداهم الله ﷻ بها إلى الحق، قال ﷻ: { إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ، الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ } [آل عمران: ١٩٠، ١٩١]؛ فهؤلاء لم تعارض عقولهم شرع الله ﷻ بل وقفت عند حدودها التي حدها الله ﷻ لها ولم تنتهك حرمة النصوص، ولم تغفل تدبرها، فلا إفراط ولا تفريط.

٢- اهتم الإسلام بالعقل، فجعله مناط التكليف فإذا فقد ارتفع التكليف. قال الرسول ﷺ: {رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبَرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ، أَوْ يُفِيقَ}، (الحديث صحيحه، أخرجه ابن ماجه).

وجعله أحد الضروريات الخمس التي أمر الشارع بحفظها ورعايتها، لأن مصالح الدين والدنيا مبنية على المحافظة عليها.

وأهله لحمل الرسالة، والانصياع لتكاليف الإسلام، والانقياد لأوامره، والانتهاء عن نواهيه، فأحكام الإسلام كلها معقولة لم تخاطب إلّا العقل، ولم توجه إلا إليه، فحث الإسلام العقل على التفكير والتدبر والتبصر، ونهاه عن التقليد والخضوع الأعمى للسادة والكبراء، ووجه الدعوة إليه معزولة عن وسائل الضغط والشدة والقصر والإكراه، قال ﷻ: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ } [البقرة: ٢٥٦].

والقرآن الكريم والسنة النبوية مملوءان بالأدلة العقلية التي تقصر عنها عقول أهل الكلام والفلسفة، فالله ﷻ ضمن كتابه العزيز- فيما أخبر به عن نفسه وأسمائه وصفاته، وأمر المعاد، وثبوت الأوامر والنواهي، والوعد والوعيد...- من الأدلة العقلية والحجج البينة الباهرة والأقيسة التي هي الأمثال المضروبة ما يتضح لكل ذي عقل من غير كدر، فينتفع بها، قال ﷻ: { وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ} [سورة الزمر٢٧]، ويهتدى بها إلى الحق، قال ﷻ: {سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ} [فصلت ٥٣].٠

وقد جاءت البراهين العقلية في القرآن الكريم في أعظم المطالب الإلهية، ففي الدلالة على توحيد الله وتفرده بالعبادة دون سواه خاطب الله ﷻ أصحاب العقول مبينًا لهم بطلان الآلهة التي اتخذت من دون الله فقال ﷻ: { يا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُباباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبابُ شَيْئاً لا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ } [سورة الحج: ٧٣]. فهذه الآلهة التي عُبدت مع الله ﷻ آلهة ضعيفة عاجزة لا تملك لعابديها نفعًا ولا ضرًا، فإذا كان الذباب وهو أضعف الحيوان وأحقره، ولا يقدر من عبدوه من دون الله على خلق مثله، ودفع أذيته، فكيف يجوز أن يكونوا آلهة معبودين وأربابًا مطاعين!!.

وقال ﷻ: {ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} [سورة الروم: ٢٨]. وهذا من أقوى الأدلة في نفي الشريك عن الله ﷻ، فهو خطاب موجه للمشركين الذين صرفوا العبادة لغير الله ﷻ فهل يرضى أحدهم أن يكون مملوكه في نفسه وماله مثله، فإذا لم يرضوا هذا لأنفسهم، فكيف جعلوا لله شركاء؟!.

ودلل الله ﷻ على معاد الأجسام بأبلغ الأدلة العقلية، فقال ﷻ: {أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ، وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ، الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ، أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ، إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ، فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} [يس: ٧٧ – ٨٣].

ثم أخبر عن عظم قدرته في خلق السماوات وما فيها من الكواكب، والأرض وما فيها من جبال ورمال وبحار وقفار وما بين ذلك وهذا أعظم في الإيجاد من خلق الاجساد، فقال ﷻ: { لَخَلْقُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ (٥٧)} [سورة غافر: ٥٧].

وتجدر الإشارة إلى أن "الْعُلُومَ وَالْأَعْمَالَ- التي يستفيد منها الخلق- نَوْعَانِ: نَوْعٌ يَحْصُلُ بِالْعَقْلِ: كَعِلْمِ الْحِسَابِ وَالطِّبِّ وَكَالصِّنَاعَةِ مِنْ الْحِيَاكَةِ وَالْخِيَاطَةِ وَالتِّجَارَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَهَذِهِ الْأُمُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْمِلَلِ كَمَا هِيَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ؛ بَلْ هُمْ فِيهَا أَكْمَلُ.

وَأَمَّا مَا لَا يُعْلَمُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْلِ: كَالْعُلُومِ الْإِلَهِيَّةِ وَعُلُومِ الدِّيَانَاتِ: فَهَذِهِ مُخْتَصَّةٌ بِأَهْلِ الْمِلَلِ وَهَذِهِ مِنْهَا مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَامَ عَلَيْهِ أَدِلَّةٌ عَقْلِيَّةٌ، فَالرُّسُلُ هَدَوْا الْخَلْقَ وَأَرْشَدُوهُمْ إلَى دَلَالَةِ الْعُقُولِ عَلَيْهَا فَهِيَ عَقْلِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ".

- **رابعًا: لا تعارض بين الشرع والعقل، ووجوب انقياد العقل واستسلامه للشرع:**

وضع علماء الكلام قاعدة عامة سموها قانونًا كليًا يرجع إليه في أمور الدين، فقالوا: [إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية، أو النقل والعقل، فإمّا أن يجمع بينهما وهو محال، لأنَّه جمع بين النقيضين، وإمَّا أن يردا جميعًا، وإمَّا أن يقدم السمع وهو محال، لأنَّ العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحًا في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحًا في النقل والعقل جميعًا، فوجب تقديم العقل، ثم النقل؛ إمَّا أن يقال بعدم صحته، وإمَّا أن يتأول أو يفوض].

فبهذه القاعدة الباطلة استطاع هؤلاء أن يردوا نصوص الوحي الثابتة وأن يجعلوا لعقولهم سلطانًا عليها يرد ما شاء ويقبل ما شاء ويدعي معاضته لما شاء.

وما كانت الشريعة (الكتاب والسنة) تعارض العقول أو تخالفها، لأنّ كل ما فيها يوافق العقل والمعقول الصحيح دائر مع أخبارها وجودًا وعدمًا، فلم يخبر الله ورسوله بما يناقض صريح العقل ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط. وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموفق للشرع. وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك، ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إمّا حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟!. ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمُحالات العقول بل بمَحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته".

لذلك كان من الواجب انقياد العقل واستسلامه للشرع، فقد بعث الله ﷻ رسوله ﷺ بالهدى ليظهره على الدين كله، وأرسله كافة للناس بشيرًا ونذيرًا {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} [سبأ: ٢٨]، وأغلق جميع الطرق إلا طريقًا واحدًا هو الموصل إليه {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [الأنعام: ١٥٣]، والرسول ﷺ هو الدليل الهادي إلى هذا الطريق { وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ} [الشورى: ٥٢، ٥٣]، وقد ألزم الله ﷻ العباد بطاعته، {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء: ١١٥].

فالواجب على المسلم التسليم له، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يعارض خبره بخيال باطل يسميه معقولًا أو يحمله شبهة أو شكًا أو يقدم عليه آراء الرجال، قال الطحاوي رحمه الله: "وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التسليم والاستسلام فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خالص التوحيد وصافي المعرفة وصحيح الإيمان فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ وَالْإِقْرَارِ والإنكار موسوسًا تائهًا شاكًا لا مؤمنًا مصدقًا ولا جاحدًا مكذبًا".

ومن العجب، أن هؤلاء المقدّمون عقولهم على الوحي، خاضعون لأئمتهم وسلفهم في أمور كثيرة، ويقولون: هم أعلم فيها منا، وعقولهم أكمل من عقولنا، فليس لنا أن نعترض عليهم. ولكنهم لا يقولون بذلك مع الوحي!!!، والأصل أن ينقاد العقل ويستلم للرسول ﷺ كانقياد العامي المقلد مع الإمام المجتهد، أو الصبي الصغير لأستاذه ومربيه، بل أضعاف مضاعفة.

فقد أكمل الله ﷻ الدِّين، فقال: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا } [المائدة: ٣]، وأنكر على من لم يكتف بالوحي ولجأ إلى شبهات العقول، فقال: { أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} [العنكبوت: ٥١]. فما جاء به الرسول ﷺ من أمور الدين كامل لا يحتاج إلى عقول ناقصة ولا آراء واهمة، كما أنّه ليس فيه نقص ولا تقصير، بل ليس العلم في الحقيقة إلا ما أخبرت به رسل الله عن الله ﷻ طلبًا وخبرًا، فهو العلم الذي زكى الله ﷻ به النفوس وكمّل به الفطر وصحح به العقول وأزال به الشكوك، ودحض به الشبه وأقام به الحجة وهدى به الخلق، قال ﷻ: {وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا} [سورة النساء: ١١٣].

وأما ما عند هؤلاء المعارضين لنصوص الوحي بعقولهم فهو ظن لا يغني من الحق شيئًا، قال ﷻ: {وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا، فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا، ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى} [سورة النجم٢٨-٣٠].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله-: "وَلَوْلَا الرِّسَالَةُ لَمْ يَهْتَدِ الْعَقْلُ إِلَى تَفَاصِيلِ النَّافِعِ وَالضَّارِّ فِي الْمَعَاشِ وَالْمُعَادِ فَمِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ وَأَشْرَفِ مِنَّةٍ عَلَيْهِمْ: أَنْ أَرْسَلَ إلَيْهِمْ رُسُلَهُ؛ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِمْ كُتُبَهُ؛ وَبَيَّنَ لَهُمْ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانُوا بِمَنْزِلَةِ الْأَنْعَامِ وَالْبَهَائِمِ بَلْ أَشَرَّ حَالًا مِنْهَا فَمَنْ قَبِلَ رِسَالَةَ اللَّهِ وَاسْتَقَامَ عَلَيْهَا فَهُوَ مِنْ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ وَمَنْ رَدَّهَا وَخَرَجَ عَنْهَا فَهُوَ مِنْ شَرِّ الْبَرِيَّةِ وَأَسْوَأُ حَالًا مِنْ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْحَيَوَانِ الْبَهِيمِ".

وإذا كان عقل رسول الله ﷺ أكمل عقول أهل الأرض على الإطلاق، بل وزن عقله بعقوله جميعًا لرجح عقله، وقد قال الله ﷻ عنه بأنه قبل الوحي ما كان يدري ما الكتاب ولا الإيمان، { وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنا ما كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتابُ وَلا الْإِيمانُ وَلكِنْ جَعَلْناهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشاءُ مِنْ عِبادِنا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ} [سورة الشورى: ٥٢]، بل ما حصل له الهدى إلّا بالوحي، قال ﷻ: { قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ} [سورة سبأ: ٥٠]، فكيف يحصل لسفهاء العقول الاهتداء إلى حقائق الإيمان بعقولهم المجردة دون الوحي؟!.

وفي الجملة؛ فالناس محتاجون إلى الشرع أكثر من احتياجهم إلى الطعام والشراب؛ لأنّه لا صلاح في الآخرة إلَّا به، ولا سعادة في الدنيا إلَّا به، والشرع ثابت في نفسه لا يحتاج في إثباته إلى عقول البشر، بل العقول هي التي بحاجة إليه كي تعلمه. قال الشاطبي– رحمه الله–: "لَا يَنْبَغِي لِلْعَقْلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيِ الشَّرْعِ، فَإِنَّهُ مِنَ التَّقَدُّمِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، بَلْ يَكُونُ مُلَبِّيًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ".

وهذا المنهج القويم الذي سار عليه الصحابة ﷺ فلم يعارضوا الشرع بالعقل، فعن سهلِ بْنَ حُنَيْفٍ ﷺ قال: {اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ، رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ لَرَدَدْتُهُ، وَمَا وَضَعْنَا أَسْيَافَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا لِأَمْرٍ يُفْظِعُنَا، إِلَّا أَسْهَلْنَ بِنَا إِلَى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ غَيْرِ أَمْرِنَا هَذَا} (صحيح البخاري).

وعن عَائِشَة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: { لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا هَلَكَ }، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا} [الانشقاق: ٨]. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {إِنَّمَا ذَلِكِ العَرْضُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُنَاقَشُ الحِسَابَ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا عُذِّبَ} (صحيح البخاري). فعائشة رضي الله عنها لم تعترض على النص بعقلها ولا برأيها، بل أوهم في ذهنها أنه يخالف الآية فاستفسرت من رسول الله ﷺ رجاء أن يزيل الإشكال.

والصحابة ﷺ مع أنهم أكمل الأمة عقولًا ومعارف لم يسألوا نبيهم: لم أمر الله بكذا؟، ولم نهى عن كذا؟، لعلمهم أن ذلك مضاد للاستسلام والإيمان، فأول مراتب تعظيم الأمر التصديق به، وأما المعارضون للشرع بعقولهم فهمُهم أن يقحموا هذه العقول بين ثنايا النصوص لاستكشاف الحكم، فإن عجزوا عن الوصول إلى ذلك سارعوا بردها وحجتهم أنها تخالف العقول.

وقد سار السلف الصالح على منهج الصحابة ﷺ في التمسك بالكتاب والسنة وعدم معارضتهما بآراء وشبه، وعقول وأوهام، وهم لا ينكرون العقل والتوصل به إلى المعارف، ولكن لا يسلكون في شأنه مسلك أهل الكلام، فلا يقرون بالتعارض بين العقل والشرع، ولا يقدمون العقل على نصوص الوحي. وجاءت أقوالهم تدلل على ذلك؛ فهذا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يقول: "سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوُلَاةُ الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ سُنَنًا، الْأَخْذُ بِهَا اتِّبَاعٌ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاسْتِكْمَالٌ لِطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقُوَّةٌ عَلَى دِينِ اللَّهِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ تَغْيِيرُهَا ، وَلَا تَبْدِيلُهَا، وَلَا النَّظَرُ فِي شَيْءٍ خَالَفَهَا، مَنِ اهْتَدَى بِهَا فَهُوَ مُهْتَدٍ، وَمَنِ اسْتَنْصَرَ بِهَا فَهُوَ مَنْصُورٌ، وَمَنْ تَرَكَهَا اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَوَلَّاهُ اللَّهُ مَا تَوَلَّى، وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا"، والْأَوْزَاعِيُّ يقول: "عَلَيْكَ بِآثَارِ مَنْ سَلَفَ، وَإِنْ رَفَضَكَ النَّاسُ، وَإِيَّاكَ وَآرَاءِ الرِّجَالِ، وَإِنْ زَخْرَفُوا لَكَ بِالْقَوْلِ".

- **خامسًا: مزالق من عارض الشرع بالعقل:**

قال الإمام ابن القيم في "الصواعق المرسلة": "إنَّ المعارضين للوحي بآرائهم خمس طوائف:

١- طائفة عارضته بعقولهم في الخبريات وقدمت عليه العقل فقالوا لأصحاب الوحي: لنا العقل ولكم النقل.

٢- وطائفة عارضته بآرائهم وقياساتهم، فقالوا: لأهل الحديث لكم الحديث ولنا الرأي والقياس.

٣- وطائفة عارضته بحقائقهم وأذواقهم، وقالوا: لكم الشريعة ولنا الحقيقة.

٤- وطائفة عارضته بسياساتهم وتدبيرهم، فقالوا: أنتم أصحاب الشريعة ونحن أصحاب السياسة.

٥- وطائفة عارضته بالتأويل الباطن، فقالوا: أنتم أصحاب الظاهر ونحن أصحاب الباطن.

ثم إنّ كل طائفة من هذه الطوائف لا ضابط لما تأتي به من ذلك بل ما تأتي به تبع لأهوائها كما قال ﷻ: {فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ} [القصص٥٠].

والحديث هنا عن الأولى التي قدست العقل وأعطته سلطانًا يتحكم في الشرع ويعترض عليه، من المعتزلة ومن نحا منحاهم من المستشرقين وأذنابهم. فقد وقعوا في مزالق خطيرة بسب سلوك هذا النهج الخاطئ والمسلك المنحرف، ومنها:

١- **مضاهاتهم لإبليس لعنه الله**، حين اعترض على الله ﷻ، ولم يسلم لأمره بالسجود لآدم وعارضه بعقله، فقال: {أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ } [الأعراف: ١٢]، فكانت العاقبة: {قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ} [الأعراف: ١٨].

٢- **مشابهة الكفار في اعتراضهم في أكثر من موضع**، من ذلك معارضتهم لنبوة النبي ﷺ: {وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ} [الزخرف: ٣١]. ومعارضتهم لقدر الله، {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُو} [الأنعام: ١٤٨]. ومعارضتهم تحريم الربا بتسويتها بالبيع {ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا } [البقرة: ٢٧٥]. وغير ذلك.

٣- **تكذيب الرسول ﷺ وتخطئته، وإبطال دلالة السمع**، وسد طريق العلم بما أخبر به الأنبياء والمرسلون، بل تكذيب الكتاب وما أرسل الله ﷻ به رسله، ومنع الاستدلال بخبر الرسول ﷺ على شيء. لأنَّه من علم أن الرسول ﷺ صادق، وما أخبر به ثابت، امتنع عن تقديم العقل على خبره ﷺ.

٤- **الانحراف عن قواعد المسلمين المؤمنين في الإقرار بالنبوة حقًا:** حيث تأتي معارضة العقل لنصوص الوحي لمن يقر بالنبوة على قواعد الفلسفة، إذ الوحي عندهم تابع لا متبوع.

٥- **عدم الاستفادة من جهة الرسول ﷺ شيئًا**، لأنهم لا يرجعون إليه ﷺ في المطالب الإلهية، فصار وجوده عندهم كالعدم، بل أضر!، لأنَّهم لم ينتفعوا منه شيئًا، واحتاجوا أن يدفعوا ما جاء به إمَّا عن طريق التكذيب أو التعريض أو التأويل.

٦- **فساد عقولهم**، حيث إن حكمة الله ﷻ في خلقه إفساد عقول من خالفوا رسله، فكلما كان الرجل عن الرسول ﷺ أبعد كان عقله أقل وأفسد، ولذلك كان أكمل الناس عقولًا أصحاب الرسل، وأفسدهم عقولًا المعرضين عنهم وعما جاءوا به.

٧- **اتباع الهوى**، وهو ينتج من عدم الاهتداء بشرع الله ﷻ والاستجابة لأمر رسول الله ﷺ كما قال الله ﷻ: {فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} [القصص: ٥٠].

٨- **القول على الله ﷻ وعلى رسول الله ﷺ بغير علم**، لأنَّ الذي يعارض الوحي بعقله ليس عنده علم ولا هدى ولا كتاب مبين، قال ﷻ: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ} [الحج: ٨].

٩- **التفرق والاختلاف والتنازع**، بل إن أكثر الناس اختلافًا، هم من يقدموا العقل على النقل، فلا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين، وذلك لأنَّ العقول التي حكموا في الشرع متفاوتة متباينة، فقد يعلم زيد بعقله ما لا يعلمه بكر!!!.

١٠- **وقوعهم في الشك والحيرة**، فإن أساطين الفلسفة الذين بلغوا في الذكاء والنظر الغاية، ودأبوا ليلًا ونهارًا في التعمق ودراسة هذه العقليات لم يصلوا إلى معقول صريح واحد يناقض الوحي، بل وصلوا إلى الحيرة والشك والاختلاف والارتياب، فكيف بمن سواهم ممن لم يبلغ ذكاؤه ذكاءهم ومعرفته معرفتهم!!.

*** ثانيًا: موقف المدرسة العقلية القديمة (المعتزلة) من السنة النبوية ***

- **أولًا: تعريف المعتزلة:**

هم فرقة من الفلاسفة المسلمين، تعدّ أول مذهب في علم الكلام الإسلاميّ، اعتمدت على المنطق والقياس في مناقشة القضايا الكلاميّة، نشأت في البصرة في أواخر القرن الأوّل الهجريّ، ويرجع اسمها إلى اعتزال إمامها واصل بن عطاء حلقة الحسن البصريّ حينما سئل الحسن عن مسألة مرتكب الكبيرة.

- **ثانيًا: أفكار المعتزلة:**

وقع المعتزلة في براثن الفلسفة اليونانية، وأثرت في منهجهم تأثيرًا بالغًا صرفهم عن الصراط المستقيم، فصبغوها صبغة إسلامية، واستعانوا بها على نظرياتهم وجدلهم، وقد بيَّن **الشيخ محمد أبو زهرة** الأسباب التي أدت إلى وقوعهم في ذلك، فقال: "وقد دفعهم إلى دراسة الفلسفة أمران:

- أحدهما: أنَّهم وجدوا فيها ما يرضي نهمهم العقلي وشغفهم الفكري. ووجدوا فيها مرانًا عقليًا جعلهم يلحنون بالحُجة في قوة.

- ثانيًا: أنَّ الفلاسفة وغيرهم هاجموا بعض المبادئ الإسلامية، وتصدى هؤلاء للرد عليهم، واستخدموا بعض طرقهم في النظر والجدل، وتعلموا كثيرًا منها ليستطيعوا أن ينالوا الفوز عليهم".

ونتيجة لذلك تكونت العقائد، ونشأت المناهج وظهرت الأقوال وتشعبت بسالكيها، وكان من أفكارهم:

١- موقفهم من العقل: قولهم: - أنّ العقل هو أول الأدلة وقدموه على الكتاب والسنة.

- وأنّ حُجَّة العقل وإعماله أول الواجبات على العباد، وأن معرفة الله لا تكون إلا بالعقل.

٢- الأصول الخمسة هي التي كلف الله بها العباد.

(١) موقفهم من العقل:

١- أن العقل هو أول الأدلة وقدموه على الكتاب والسنة: قال القاضي عبد الجبار- من شيوخ المعتزلة- في معرض حديثه عن الأدلة: "أولها: دلالة العقل؛ لأنّ به يميز بين الحسن والقبيح، ولأنَّ به يعرف أن الكتاب حجة والسنة والإجماع ويكمل، ورُبَّما تعجب من هذا الترتيب فيظن أن الأدلة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط، أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر، وليس الأمر كذلك، لأنَّ الله تعالى لم يخاطب إلّا أهل العقل، ولأنَّ به يُعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب". وبذلك أوقفوا صحة دلالة القرآن الكريم والسنة النبوية على العقل.

- **الرَّد عليهم:**

زعمهم هذا مخالف لما دل عليه الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة- رحمهم الله-، قال ﷻ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ } [الحجرات: ١]. فكيف يؤخر ما أمر الله ﷻ بتقديمه، ويقدم ما من شأنه التأخير؟!، بل الكتاب والسنة لهما الحكم المطلق على سواهما، وما سواهما لا حكم له عليهما بل هو تابع لهما.

قال الإمام الشاطبي- رحمه الله-: "اقْتَضَى لِلْعَاقِلِ أَمْرَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يُجْعَلَ الْعَقْلُ حَاكِمًا بِإِطْلَاقٍ، وَقَدْ ثَبَتَ عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِإِطْلَاقٍ وَهُوَ الشَّرْعُ، بَلِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَدِّمَ مَا حَقُّهُ التَّقْدِيمُ- وَهُوَ الشَّرْعُ - وَيُؤَخِّرُ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ- وَهُوَ نَظَرُ الْعَقْلِ-، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَقْدِيمُ النَّاقِصِ حَاكِمًا عَلَى الْكَامِلِ، لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ، بَلْ ضِدُّ الْقَضِيَّةِ هُوَ الْمُوَافِقُ لِلْأَدِلَّةِ فَلَا مَعْدِلَ عَنْهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: اجْعَلِ الشَّرْعَ فِي يَمِينِكَ وَالْعَقْلَ فِي يَسَارِكَ، تَنْبِيهًا عَلَى تَقَدُّمِ الشَّرْعِ عَلَى الْعَقْلِ.

– وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ فِي الشَّرْعِ أَخْبَارًا تَقْتَضِي ظَاهِرًا خَرْقَ الْعَادَةِ الْجَارِيَةِ الْمُعْتَادَةِ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ بَيْنَ يَدَيْهِ الْإِنْكَارَ بِإِطْلَاقٍ، بَلْ لَهُ سَعَةٌ فِي أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُصَدِّقَ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَا جَاءَ وَيَكِلُ عِلْمَهُ إِلَى عَالِمِهِ. وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} [آل عمران: ٧]؛ يَعْنِي الْوَاضِحَ الْمُحْكَمَ، وَالْمُتَشَابِهَ الْمُجْمَلَ، إِذْ لَا يَلْزَمُهُ الْعِلْمُ بِهِ، وَلَوْ لَزِمَ الْعِلْمُ بِهِ لَجُعِلَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَإِلَّا كَانَ تَكْلِيفًا بِمَا لَا يُطَاقُ.

وَإِمَّا أَنْ يَتَأَوَّلَهُ عَلَى مَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ مَعَ الْإِقْرَارِ بِمُقْتَضَى الظَّاهِرِ، لِأَنَّ إِنْكَارَهُ إِنْكَارٌ لِخَرْقِ الْعَادَةِ فِيهِ".

وهذا ما كان عليه السلف– رحمهم الله– فلم يستعيضوا نصوص الوحي بغيرها، ولم يقدموا عليها ما سواها، ولم يطلقوا لعقولهم الأعنة لتنتهك حرمة النصوص، بل وقفوا بها عند الحد الذي حده الله ﷻ لها، فلم يتجاوزوها، فأعملوا حيث جاز لها أن تعمل، وأوقفوها حيث يحق لها أن تقف، فلا إفراط ولا تفريط.

ويمكن أن نرد على المعتزلة في تقديمهم لحجية العقل على النصوص، وإخضاع النصوص له بأمور نجملها فيما يأتي:

أ. العقل لا يمكنه أن يناقض نصًا صحيحًا، لأنَّ العقل متى ما كان سليمًا معافى أذعن لسلطان النصوص وخضع لأدلة الوحي، لعلمه بأنَّ نصوص الوحي معصومة ومحفوظة {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } [الحجر: ٩].

ب. العقل عاجز عن إدراك كثير من الحقائق، بل عاجز عن إدراك حقيقة نفسه لضعفه وقصوره، فكيف يجعل حكمًا على الوحي الكامل الذي جاء من عند الله ﷻ الذي لا تخفى عليه خافية؟!، {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} [الأنعام: ٥٩].

ج. العقول مختلفة متباينة في إدراكاتها وفهمها فما هو العقل الأمثل الذي يمكن أن يختار من بينها ليحكم على النصوص؟!، فهل بإمكان طائفة المعتزلة أن تنتخب لنا من أساطينها من يكون عقله في منزلة الكمال حتى نخضع له نصوص الوحي؟!، بل بان ضعف عقولهم جليًا في تناقضهم وكثرة اختلافهم في أمور ظاهرة.

د. ما يدعيه هؤلاء من عقليات مخالفة للنصوص لا حقيقة لها عند الاعتبار الصحيح، بل هي أوهام وخيالات عارية من الصواب. بل إذا أعطى النظر في المعقولات حقه من التمام وجدها براهين ناطقة بصدق ما أخبر به الرسول ﷺ.

٢– حجة العقل وإعماله أول الواجبات على العباد، وأن معرفة الله لا تكون إلا بالعقل: قال القاضي عبد الجبار: "إن سأل سائل، فقال: ما أول ما أوجب الله عليك؟، فقل: النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى؛ لأنَّ الله تعالى لا يُعرف ضرورة إلا بالمشاهدة فيجب أن نعرفه بالتفكر والنظر"، وقال: "سائر الشرائع من قول وفعل لا تَحسُنُ إلَّا بعد معرفة الله ﷻ، ومعرفة الله لا تحصل إلَّا بالنظر فيجب أن يكون النظر أول الواجبات، وقد رتب أنواع الأدلة على الأهمية، فقال: "**حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع، ومعرفة الله لا تنال إلا بحجة العقل**".

- **الرَّد عليهم:**

عقد الإمام البيهقي– رحمه الله– في كتابه "الاعتقاد" بابًا قال فيه: "باب أول ما يجب على العاقل البالغ معرفته والإقرار به"، ثم ساق الأدلة التي تدل على أن أول واجب على العبد **هو معرفة الله معرفة حقه والإقرار به وهو توحيد الله ﷻ**؛ فذكر قوله ﷻ: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ } [محمد: ١٩]، وقوله ﷻ: {فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ} [الأنفال: ٤٠]، وقوله ﷻ: { قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا } [البقرة: ١٣٦].

ثم ساق أدلة من السنة النبوية، منها: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: { أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي نَفْسَهُ وَمَالَهُ، إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ }، وحديث عُثْمَانَ بن عفان ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: { مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ }.

ولمَّا كان التوحيد بهذه المثابة من الأهمية، بدأ رسل الله– عليهم السلام– دعوتهم لأقوامهم به، قال الله ﷻ في شأن نوح ﵇: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ} [الأعراف: ٥٩]، وفي شأن هود ﵇: {وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ } [الأعراف: ٦٥]، وقال ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يَقُولُ: {لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى نَحْوِ أَهْلِ اليَمَنِ قَالَ لَهُ: إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى}. الحديث. (أخرجه البخاري).

فتبين من هذا أن التوحيد هو أول ما يجب على المُكلف وأن الدعوة إليه أول ما يجب على الدعاة إلى الله ﷻ، وهذا لا يُعرف إلّا من جهة الرُسل عليهم السلام، أمَّا العقول فلا مجال لها في معرفته كما تدعي طائفة أهل الاعتزال.

ولو أنّ العقول كانت مستقلة بمعرفة الحق وأحكامه لكانت الحجة قائمة على الناس قبل بعث الرسل وإنزال الكتب!!، ولكن من أين للعقول أن تعرف ما يجب لله ﷻ من أنواع العبادات التي يتم بها توحيده؟!، ومن أين لها أن تتعرف على أسمائه الحسنى وصفاته العليا لتصفه بها؟!، بل هذا باب مغلق لا يلجه إلّا أنبياء الله الذين يوحى إليهم من قبل الله ﷻ.

وأمّا معرفة ربوبية الله ﷻ على العباد، والإقرار بالصانع الذي يتعب أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم في حشد الأدلة للوصول إليه وإجهاد العقول، هو أمر فطري فطر الله ﷻ عليه القلوب والنفوس فهو لا يحتاج إلى دليل، لأنّه مركوز في الفطر، مستقر في القلوب، والأدلة على ذلك شاهدة من الكتاب والسنة، منها: قوله ﷻ: { وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلى شَهِدْنا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هذا غافِلِينَ (١٧٢)} [الأعراف١٧٢]، فقد أخرج الله ذرية آدم من ظهورهم وأشهدهم على أنفسهم على أنه ربهم ومليكهم فأقروا بذلك. ومن السنة: عن أبي هريرة ﷺ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: {مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ}، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: {فِطْرَةَ اللَّه الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا} [الروم: ٣٠] الآيَةَ.

وقد أخبرنا ربنا ﷻ أن المشركين الذين بعث فيهم الرسول ﷺ وناهضوه العداء وحاربوه فحاربهم، كانوا مقرين بتوحيد الربوبية، ومع ذلك لم يشفع لهم عند الله ﷻ، قال ﷻ: {قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ، فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ} [يونس: ٣١، ٣٢]؛ فالإقرار بالربوبية لا ينجى صاحبه من عذاب الله، ولا يكفى للإيمان بالله ﷻ. وهذا التوحيد الذي يحرص أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم إلى معرفته ويسعوا إلى إقراره.

وعليه؛ فإنّ التوحيد الذي كان عليه السلف، والتوحيد المطلوب من العبد، يشمل الأنواع الثلاثة: توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وهو الذي دعت إليه الرسل عليهم السلام، وأوضحت الكتب المنزلة.

(٢) الأصول الخمسة هي التي كلف الله بها العباد، قال القاضي عبد الجبار: "فأمّا من جملة ما كُلف المرء به، يلزمه أن يعرف: **التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**"، وقال أبو الحسن محمد البصري– من شيوخ المعتزلة أيضًا–: "وليس يستحق أحد اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة".

- **الرَّد عليهم:**

أصول أهل الاعتزال الخمسة التي وضعوها بإزاء أصول دين الإسلام "الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره"؛ هي أصول مبتدعة لم تبن على كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، وإنّما بنيت على مقاييس عقلية فاسدة ومقدمات منطقية تستلزم رد كثير مما جاء في الكتاب والسنة.

ولمّا سلك المعتزلة الطرق الفاسدة والأقيسة العقلية المعوجة في بيان أصل الدين، التزموا لأجلها كثيرًا من اللوازم الفاسدة كنفي صفات الرب ﷻ، والقول بخلق القرآن، وإنكار رؤية الله ﷻ، وغير ذلك، ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن طرقهم: "وهذه الطرق فيها فساد كبير من جهة الوسائل، والمقاصد".

والعجب من هؤلاء أنَّهم يبتدعون في دين الله ما ليس منه ويجعلون ما ابتدعوه "أصول الدين"، ثم يلزمون الناس بالتزامها، ويوالون ويعادون عليها، بل ويكفرون من خالفهم فيما ابتدعوه، بل والعجب من هؤلاء أنَّهم يتكلّمون في أصول الدين وهم لا يتلقون ذلك من الكتاب والسنة، وقد بيّن النبي ﷺ أصول الدين في حديث جبريل ؑ عندما سأله عن الإسلام والإيمان والإحسان.

وعليه، يتبين أنّ المعتزلة بابتداعهم أصول دين لم يعرفها السلف الصالح بل عملوا نقيضها، ارتكبوا عظائم أربعة:

- أولًا: ردهم النصوص.
- ثانيًا: ردهم ما يوافق النصوص من معقول العقلاء.
- ثالثًا: جعل ما خالف ذلك من أقوالهم المجملة أو الباطلة هي أصول الدين.
- رابعًا: تكفيرهم، أو تفسيقهم، أو تخطئتهم لمن خالف هذه الأقوال المبتدعة المخالفة لصحيح المنقول وصريح المعقول.

*** ثالثًا: شبهات المعتزلة حول السنة النبوية والرد عليها***

(١) شبهة ذم تعلم الحديث وأهله:

لقد ذم أهل الاعتزال من تعلم الحديث، وحذروا من تعلمه، وقللوا من فائدته، والاستدلال به، ونصوا على أنَّه لا حاجة إليه، إذ العقول تغني عنه، والأذهان تكتفي بغيره، ويستدل القاضي عبد الجبار على ذلك بأقوال بعض أهل الحديث ويزعم أنَّها تبين كراهيتهم لطلبه وذمهم لمن أكثر منه، فنقل عن شعبة أنَّه قال: "ما أنا من شيء أخوف من أن يدخلني النار من الحديث"، وعن أبي إسحاق الفزاري قال: "كتبت إلى سفيان الثوري إياك والحديث". ثم علل ما سبق– أي القاضي عبد الجبار– فقال: "يُحمل ما روي عن شعبة وغيره من ذم أصحاب الحديث لفساد طريقتهم وقلة تمييزهم"، وذكر أن المعتزلة لم يشتهروا بالفقه والحديث لأنهم توفروا على ما عندهم وهو أجدى في الدين من طلب الفقه والحديث.

- **الرَّد عليهم:**

١– ذمهم تعلم الحديث ومن تعلمه واشتغل به ينبئ عن جهلهم بحديث رسول الله ﷺ وقلة معرفتهم به، وعدم الاعتناء والاهتمام به، ولذلك قلّ استدلالهم بالحديث في كتبهم.

وأما أهل الحديث فهم الذين حفظ الله ﷻ بهم الدِّين وأيد بهم الشرع، وهم الذابون عن سنته ﷺ، والمطلع على سيرهم يجدهم من أعظم الناس صدقًا وأمانة وأوفر الناس عقولًا وأشدهم تحريًا عن رسول الله ﷺ. قال القاضي عياض–رحمه الله–: "وَرَحِمَ اللَّهُ سَلَفَنَا مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَرْضِيِّينَ وَالْأَعْلَامِ السَّابِقِينَ وَالْقُدْوَةِ الصَّالِحِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَفُقَهَائِهِمْ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ فَلَوْلَا اهْتِبَالُهُمْ بِنَقْلِهِ وَتَوَفُّرُهُمْ عَلَى

سَمَاعِهِ وَحَمْلِهِ وَاحْتِسَابُهُمْ فِي إِذَاعَتِهِ وَنَشْرِهِ وَبَحْثُهُمْ عَنْ مَشْهُورِهِ وَغَرِيبِهِ وَتَنْخِيلُهُمْ لِصَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ لَضَاعَتِ السُّنَنُ وَالْآثَارُ وَلَاخْتَلَطَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَبَطَلَ الِاسْتِنْبَاطُ وَالِاعْتِبَارُ كَمَا اعْتَرَى مِنْ لَمْ يَعْتَنِ بِهَا وَأَعْرَضَ عَنْهَا بِتَزْيِينِ الشَّيْطَانِ ذَلِكَ لَهُ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَضَعَفَةِ أَهْلِ الرَّأْيِ حَتَّى انْسَلَّ أَكْثَرُهُمْ عَنِ الدِّينِ وَأَتَتْ فَتَاوِيهِمْ وَمَذَاهِبُهُمْ مُخْتَلَّةَ الْقَوَانِينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا السُّبُلَ وَعَدَلُوا عَنِ الطَّرِيقِ وَبَنَوْا أَمْرَهُمْ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ وَثِيقٍ، {أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هار} الْآيَةَ"، وقال الإمام الرامهرمزي- رحمه الله- مخاطبًا أهل الحديث: "فَتَمَسَّكُوا جَبَرَكُمُ اللَّهُ بِحَدِيثِ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَتَبَيَّنُوا مَعَانِيَه، وَتَفَقَّهُوا بِهِ، وَتَأَدَّبُوا بِآدَابِهِ، وَدَعُوا مَا بِهِ تُعَيَّرُونَ مِنْ تَتَبُّعِ الطُّرُقِ وَتَكْثِيرِ الْأَسَانِيدِ، وَتَطَلُّبِ شَوَاذِّ الْأَحَادِيثِ، وَمَا دَلَّسَهُ الْمَجَانِينُ، وَتَبَلْبَلَ فِيهِ الْمُغَفَّلُونَ، وَاجْتَهِدُوا فِي أَنْ تُوفُوهُ حَقَّهُ مِنَ التَّهْذِيبِ وَالضَّبْطِ وَالتَّقْوِيمِ، لِتَشْرُفُوا بِهِ فِي الْمَشَاهِدِ، وَتَنْطَلِقُ أَلْسِنَتُكُمْ فِي الْمَجَالِسِ، وَلَا تَحْلِفُوا بِمَنْ يَعْتَرِضُ عَلَيْكُمْ حَسَدًا عَلَى مَا آتَاكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ ذَكَرٌ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا الذُّكْرَانُ، وَنَسَبٌ لَا يُجْهَلُ بِكُلِّ مَكَانٍ، وَكَفَى بِالْمُحَدِّثِ شَرَفًا أَنْ يَكُونَ اسْمُهُ مَقْرُونًا بِاسْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَذِكْرُهُ مُتَّصِلًا بِذِكْرِهِ وَذِكْرِ أَهْلِ بَيْتِهِ وَأَصْحَابِهِ). وأقوال أهل العلم في فضل أهل الحديث وشرفهم واهتمامهم في حفظ السنة وتعلمها والدفاع عنها كثيرة.

٢- وأما ما نقله عبد الجبار عن بعض أئمة الحديث من أقوال زاعمًا أنها تدل على ذم طلب الحديث وتعلمه، فهي لا تؤيده فيما ذهب إليه، لأنّ أهل العلم وجهوها توجيهًا يناسب ما عُرف من أحوال أولئك القوم وما علم من شدة حرصهم على تحمل الحديث وروايته، وحث طلبة العلم على تعلمه وحفظه. فشعبة الذي يحمل قوله عبد الجبار ما لا يحتمله هو القائل: "إني لأذاكر الحديث فيفوتني فأمرض"، وليس يجوز لأحد أن يقول: كان شعبة يثبط عن طلب الحديث، وكيف يكون ذلك، وقد بلغ من قدره أن سمي أمير المؤمنين في الحديث؟!، كل ذلك لأجل طلبه له واشتغاله به. ولم يزل طول عمره يطلبه حتى مات على غاية الحرص في جمعه. لا يشتغل بشيء سواه، ويكتب عمن دونه في السن والإسناد، وكان من أشد أصحاب الحديث عناية بما سمع، وأحسنهم إتقانًا لما حفظ.

وعليه فما نقله عبد الجبار عنه فيحمل على خوفه على نفسه أن لا يكون قد قام بحق الحديث، والعمل به، فخشي أن يكون ذلك حجة عليه، وما قيل في شعبة يقال في أبي إسحاق وغيره، فليس في ما قيل دلالة على ذم الحديث أو الطعن فيمن طلبه.

(٢) الحديث المتواتر:

أ. شبهة جواز وقوع الكذب فيه: ذهب النّظّام: إلى جواز وقوع الكذب في الحديث المتواتر، والحجة العقلية عنده كفيلة بنسخ الأخبار، كما وجوّز إجماع الأمة في كل عصر وفي كل الأعصار على الخطأ من جهة الرأي والاستدلال.

ب. شبهة أن التواتر لا يثبت بأقل من عشرين: يرى أبو الهذيل العلاف أنَّ الحجة في طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام، وفيما سواهما، لا تثبت بأقل من عشرين نفسًا فيهم واحدًا من أهل الجنة أو أكثر، ولم يُوجب بأخبار الكفرة والفسقة حُجة، وإن بلغوا عدد التواتر، إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة.

وزعم أنَّ خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكمًا، ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم وقد لا يصح، واستدل على العشرين بقوله ﷻ: { إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ } [الأنفال: ٦٥].

- **الرد عليهم:**

١- إنَّ موقف المعتزلة من المتواتر وتجويز النّظّام الكذب فيه، ووضع أبو الهذيل له من الشروط ما يؤيد به عقائد الاعتزال، وأنّه عرضة للتأويل والرد متى ما خالف عقولهم....، يتعارض مع منهج السلف؛ فإنّ الصحابة ﷺ ما كانوا يفرقون بين الحديث المتواتر والآحاد في الأخبار، ولكن هذا التقسيم اصطلح عليه فيما بعد، وأقره العلماء.

٢- لم يضع علماء السلف الخبر المتواتر تحت طائلة البحث؛ لأنّه قطعي الثبوت ويفيد العلم اليقيني. قال الإمام ابن حزم في الخبر المتواتر: "هو ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلُغ به النبي ﷺ وهذا خبر لم يختلف مسلمان في وجوب الأخذ به، وفي أنه حق مقطوع على غيبه، لأنّ بمثله عرفنا أن القرآن هو الذي أتى به محمد ﷺ، وبه عَلِمنا صحة مبعث النبي ﷺ، وبه عَلِمنا عدد ركوع كل صلاة وعدد الصلوات وأشياء كثيرة من أحكام الزكاة وغير ذلك مما لم يبين في القرآن تفسيره... إن البرهان قائم على صحته... وأن الضرورة والطبيعة توجبان قبوله، وأن به عرفنا ما لم نشاهد من البلاد، ومن كان قبلنا من الأنبياء والعلماء والفلاسفة والملوك والوقائع والتواليف، ومن أنكر ذلك كان بمنزلة من أنكر ما يدرك بالحواس الأول ولا فرق، ولزمه أن يصدق بأنّه كان قبله زمان ولا أن أباه وأمه كانا قبله ولا أنه مولود من امرأة".

٣- ثم إنّه لا يُشترط للتواتر عدد معين- كما زعم أبو الهذيل وغيره-، بل الحق ما ذكره الإمام ابن تيمية- رحمه الله-: "ولا يعتبر في التواتر عدد محصور، بل يعتبر ما يفيد العلم على حسب العادة في سكون النفس إليهم وعدم تأتي التواطؤ على الكذب منهم، إما لفرط كثرتهم، وإما لصلاحهم ودينهم ونحو ذلك".

(٣) حديث الآحاد:

أ. شبهة التعريف بحديث الآحاد وأنه لا يُعدُّ من السنة: فلقد عرَّف المعتزلة الآحاد بأنَّه "**الذي لا يعلم كونه كذبًا أو صدقًا**". ومن هذا يقبح أن يقال عنه سنة تضاف إلى النبي ﷺ، لأنّ السنة هي ما أمر به النبي ﷺ ليدام عليه، أو فعله ليدام الاقتداء به، وحديث الآحاد لا يؤمن فيه من الكذب فلا يقال إنّه من السنة إلَّا على وجه التعارف، وذلك بعد موافقته للعقل، ولهذا لا يجوز في العقل أن يقال فيه: "قال رسول الله ﷺ" قطعًا، وإنما يجوز أن يقال: "روي عنه ﷺ".

ب. شبهة عدم الاحتجاج بحديث الآحاد مطلقًا في أمور الدين: فزعموا أنَّ الاحتجاج إنَّما يكون بالإجماع القاطع دون أخبار الآحاد التي قد يتعمد فيها الكذب ويقع فيها السهو والنسيان والتغيير والتبديل، وقد تعلّقوا ببعض الشبه التي تؤيد ما ذهبوا إليه في ردهم الخبر الواحد وعدم قبوله، من ذلك: قصة ذو اليدين' وكون النبي ﷺ توقف في خبره حتى تابعه عليه غيره، وقصة أبي بكر ﷺ حين توقف في خبر المغيرة في ميراث الجدة، وقصة عمر ﷺ حيت توقف في خبر أبي موسى في الاستئذان حتى تابعه أبو سعيد الخدري ﷺ.

ج. شبهة عدم الاحتجاج بحديث الآحاد إذا خالف العقل. قال أبو الحسين- من المعتزلة-: "لم يقبل ظاهر الخبر في مخالفة مقتضى العقل، لأنّا قد علمنا بالعقل على الإطلاق أن الله ﷻ لا يكلف إلا ما يطاق، وأن ذلك قبيح. فلو قبلنا الخبر في خلافه، لم يخل إما أن نعتقد صدق النبي ﷺ في ذلك فيجتمع لنا صدق النقيضين، أو لا نصدقه فنعدل عن مدلول المعجز وذلك محال".

د. شبهة عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في باب الاعتقاد: لأنَّ الاعتقاد إنَّما يبنى على اليقين لا على الظن، وخبر الآحاد إنَّما يفيد الظن، أمَّا اليقين فإنَّما يؤخذ من حجج العقول كما زعموا. وقد فرقوا بين الاعتقاد والعمل في الاستدلال به.

هـ. شبهة عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في الأعمال إلا بشروط: أبو علي الجبائي- من المعتزلة- لا يقبل الخبر إذا رواه العدل الواحد، إلا إذا انضم إليه خبر عدل آخر، أو عضده موافقة ظاهر الكتاب، أو ظاهر خبر آخر، أو أن يكون منتشرًا بين الصحابة، أو عمل به بعضهم.

- **الرَّد عليهم في شبههم:**

- الرَّد على شبهة (أ): شبهة التعريف بحديث الآحاد وأنه لا يُعدُّ من السنة:

إنّ خبر الآحاد عند علماء الحديث هو: ما رواه واحد أو أكثر ولم يجمع شرط المتواتر، وأما أهل الاعتزال فعرفوه بذلك التعريف الخاطئ لكي يتسنى لهم رده والقدح به وعدم الاحتجاج به، وحتى يسقطوا جملة عظيمة من الأحاديث الصحيحة التي تعارض ما ابتدعوه.

وأما قولهم أن حديث الآحاد لا يُعدُّ من السنة، فمعلوم أن السنة ترادف الحديث عند المُحدِّثين، والحديث يشمل أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته، وحديث الآحاد لا يخرج عن ذلك.

- الرَّد على شبهة (ب): شبهة عدم الاحتجاج بحديث الآحاد مطلقًا في أمور الدين

هذا زعم واه ومناف للحق والصواب.

ولعل المعتزلة جهلوا أو تناسوا أن خبر الآحاد أصل من أصول الدين، ولو ترك الاحتجاج به لتهاوت أركان الشريعة الإسلامية، والأدلة على ذلك كثيرة (تراجع المحاضرة السابقة).

وما أثاره أهل الاعتزال من شبه اعتقدوا أنّها تدل على عدم قبول خبر الواحد، فهي شبه واهية لا تؤيد ما ذهبوا إليه، والإجابة عنها واضحة، فتوقف الرسول ﷺ في خبر ذي اليدين لظنه خلاف ما أخبر به، واستبعد انفراده بمعرفة ذلك دون من حضر من الجمع، أما أبو بكر ﷺ فقصد الاستظهار بشهادة غيره معه، وذلك لزيادة التثبت، وأما عمر ﷺ فإن أبا موسى ﷺ أخبره بالحديث عقب إنكاره عليه، فأراد عمر التثبت سدًا للذريعة لئلا يكون الناس كلما توجه لأحدهم لوم وضع حديثًا يرفع به اللوم عن نفسه.

وعليه فالصحابة ﷺ لم يتوقفوا في الاحتجاج بخبر الآحاد والعمل به، بل أجمعوا على قبوله، وتوقف بعضهم أحيانًا لبعض الأسباب، ليس توقفًا عن العمل به، وكذلك كان السلف من بعدهم. **وقد وضع الإمام الشافعي القاعدة الصحيحة في قبول الأخبار وردها** فقال: "فلا يجوز عندي على عالم أن يُثبت خبر واحد كثيرًا، ويُحِل به، ويحرم، ويردَّ مثله إلّا من جهة أن يكون عنده حديث يخالفه، أو يكونَ ما سمع ومَن سمع منه أوثقَ عنده ممن حدَّثه خلافه، أو يكونَ من حدثه ليس بحافظ، أو يكونَ متهماً عنده، أو يَتَّهِمَ من فوقه ممن حدثه، أو يكونَ الحديث محتملًا معنيين، فيتأوّلُ فيذهبُ إلى أحدهما دون الآخر...، فإن لم يسلك واحدًا من هذه السبل فيُعذرَ ببعضها، فقد أخذ خطأ لا عذر فيه عندنا، والله أعلم". فالشافعي لم يورد فيما ذكر رد الحديث بكونه آحادًا، أو رده بالعقل، بل اعتبر ذلك من الخطأ الذي لا يعذر فيه صاحبه، وهذا ما عليه أهل العلم.

وأما امتناعهم عن روايته والاحتجاج به بعلة الكذب والخطأ أو السهو والنسيان فذلك زعم واه من أوجه عدّة:

- الأول: لا يجوز أن يكون الخبر الذي تعبد الله به عباده وتعرف به إليهم على لسان رسوله ﷺ كذبًا وباطلًا.
- الثاني: لا يمكن أن يختلط الحق بالباطل، فوحي الملك ووحي الشيطان أظهر من أن يشتبه أحدهم بالآخر.
- الثالث: تكفل الله ﷻ بحفظ دينه كله وإظهاره، وفضح من كذب على رسوله ﷺ في حياته وبعد مماته.
- الرابع: لا يمكن لأحد أن يدعي عصمة الرواة عن الخطأ ولكن متى وقع ذلك فلا بد أن يعرف.

- **الرَّد على شبهة (ج): شبهة عدم الاحتجاج بحديث الآحاد إذا خالف العقل:**

إنّ الحديث الصحيح لا يخالف العقل بحال من الأحوال، ومتى وقعت مخالفة بين نص وعقل؛ فإمّا أن يكون النص غير صحيح، أو يكون العقل واهمًا فيما ذهب إليه مخطأ فيما ظنه، وحينئذ لا يرد النص بسبب ما عارضه من شبه وأوهام.

- **الرَّد على شبهة (د): شبهة عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في باب الاعتقاد:**

يجاب عليهم بعدّة وجوه:

١- جاءت الأدلة من الكتاب والسنة على العموم والإطلاق في اتباع النبي ﷺ فشملت العقائد والأحكام بلا استثناء.

٢- إنّ الاحتجاج بحديث الآحاد في العقائد والأحكام هو الثابت عن الرسول ﷺ والصحابة ﷺ ولا خلاف في ذلك.

٣- التفريق بين أحاديث الأحكام والعقيدة تفريق بين أمرين متلازمين، لأنّ الحكم يتضمن عقيدة، والعقيدة تتضمن حكمًا.

٤- القول بأن أحاديث الآحاد لا تثبت عقيدة هو قول باطل في حد ذاته، فما الدليل على صحته؟!، بل هو مجرد دعوى لا أساس لها. ومثله يرد في الأحكام دعك عن العقيدة.

وهو قول يحمل في طياته مؤامرة تسعى للنيل من عقائد الإسلام الحقة التي حملها السلف ودافعوا عنها. بحجة أنّها أسست على الظن والتخمين، و{ا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا } [يونس: ٣٦].

والظن المعاب هنا هو الذي بمعنى الشك والخرص والتخمين، وهذا لا يؤخذ به في الأحكام فكيف يؤخذ به في العقيدة؟!، وهو الذي نعاه الله ﷻ على المشركين بقوله: {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ} [الأنعام: ١١٦]. فأنكره الله ﷻ عليهم إنكارًا مطلقًا ولم يخصه بعقيدة دون حكم. وأما الظن الذي تفيده أخبار الآحاد- على قول من يقول ذلك- إنما هو الظن الراجح لا المرجوح، فأمّا الراجح فقد مدح الله ﷻ، فقال: { إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ، فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ} [الحاقة: ٢٠، ٢١].

ومن هنا يتضح خطأ المعتزلة الذين فسروا الظن الذي تفيده أحاديث الآحاد بظن المشركين، وهو زعم لا دليل له، فالقول بأنّ أحاديث الآحاد تفيد الظن ليس موضع اتفاق بين العلماء، والذي يترجح من أقوال العلماء أنّ حديث الآحاد متى ثبت، ولم يكن فيه طعن، فإنّه يفيد العلم اليقيني.

- **الرَّد على شبهة (هـ): شبهة عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في الأعمال إلا بشروط:**

ما ذهب إليه أبو علي الجبائي من اشتراط العدد في قبول الحديث يرد عليه بوجهين:

- الأول: اشتراط العدد لقبول الحديث لم يصرح به أحد من المُحدِّثين.

- الثاني: أن الجبائي قاس الرواية على الشهادة، وهذا مذهب باطل بإجماع العلماء، والفروق بين الرواية والشهادة فروق ظاهرة لا تخفى على أهل العلم منها:

١- الكذب على الرسول ﷺ ليس كالكذب على غيره، كما قال ﷺ: { إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ } (صحيح البخاري). لأنّه لو كذب عليه ولم يظهر لزم من ذلك إضلال الخلق، وهذا بخلاف ما يقع في خبر الشاهد.

٢- الخبر عنه ﷺ لا بد من اشتراط الثقة في رواته.

٣- إنَّ الله ﷻ تكفل بحفظ الدين، ولم يتكفل بحفظ دمائنا وفروجنا وأبشارنا وأموالنا في الدنيا، بل إن كثيرًا من ذلك يؤخذ بغير وجه حق، كما نص عليه النَّبِيُّ ﷺ في { إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلاَ يَأْخُذْ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ} **(صحيح البخاري)**.

٤- رواية المرأة كرواية الرجل وليس شهادتها كشهادته، ورواية النساء مقبولة في الدماء والحدود ونحو ذلك، ولكن لا تقبل شهادتهن في ذلك، والشهادة في الزنا لا بد فيها من أربعة شهود من الرجال.. بخلاف الرواية.

إلى غير ذلك من الفوارق التي لا نزاع فيها بين أهل العلم.

وأخيرًا، إنَّ الذي دفع المعتزلة إلى ردّ أخبار الآحاد وعدم الاحتجاج بها في كثير من الأمور التي قرروها بعقولهم وجعلوها عقيدة، أن أخبار الآحاد تتعارض مع ما قرروه في نظرياتهم العقدية، وقد ردّوا أحاديث الآحاد في مواضيع عدّة، من أهمها: صفات الله ﷻ- ورؤية الله ﷻ- وأفعال العباد خلقها وإرادتها- ومرتكب الكبيرة وحكمه في الدنيا والآخرة- والشفاعة- وعذاب القبر.

تمت المحاضرة الثامنة بحمد الله ﷻ

المراجع: موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النَّبوية د. الأمين الصادق الأمين